

كلمة السيد الوزير الأول في افتتاح الدورة الثانية والعشرين للجنة
المشتركة الكبرى الجزائرية-التونسية للتعاون

الجزائر، المركز الدولي للمؤتمرات، 04 أكتوبر 2023

بسم الله الرحمن الرحيم، بسم الله الرحمن الرحيم،
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

معالي السيد أحمد الحشاني، رئيس الحكومة التونسية،
أصحاب المعالي الوزراء،
أصحاب السعادة،
السيدات والسادة الحضور،

يشرفني ويسرني في مستهل كلمتي أن أرحب بمعالي رئيس الحكومة التونسية والأخ العزيز، السيد أحمد الحشاني، معبرا عن ابتهاجي باستقباله في أول زيارة رسمية له خارج تونس الشقيقة وفي أول مهمة له بهذا المستوى.

كما أرحب بأعضاء الوفد التونسي المرافق له، راجيا للجميع طيب الإقامة بين أهليهم في الجزائر .

وأعرب في هذا المقام عن الشعور بالسعادة والحبور بأن نشرف سويا اليوم على افتتاح أشغال الدورة الثانية والعشرين للجنة المشتركة الكبرى للتعاون، بعد انقطاع دام ست سنوات ونصف لظروف معروفة، مرددا أساسا إلى الاستحقاقات السياسية في بلدنا، والحجر الصحي الذي فرضته جائحة كورونا.



وأبدأ كلمتي أمامكم، بالإشادة، مرة أخرى، بالعلاقات الأخوية المتميزة القائمة بين بلدينا والمستوى الذي بلغته على مر السنين، وتعاقب جهودنا ومساعدتنا للرفع من شأنها، وإصرارنا الدؤوب لبلوغ درجة الشراكة الاستراتيجية ومستوى الاندماج النافع لبلدينا، وبما يستجيب لتطلعات شعبينا للمزيد من التنمية والازدهار في كنف الأمن والاستقرار، وبما يمليه التاريخ المشترك وتفرضه حقوق الجيرة والمصير الواحد.

لقد أضحت العلاقات الجزائرية-التونسية نموذجية، وتشكل مصدرا للاعتزاز والفخر، ومحفزا قويا للمزيد من المكاسب التي تضاف لصرح علاقاتنا الذي بنيناه على مر السنين. ولكنها تحتاج إلى المزيد من الجهود والأفكار الجديدة لتذليل الصعوبات ورفع العقبات التي تعوق تجسيد رؤيتنا المشتركة في تطوير شراكتنا وتحقيق المزيد من التكامل والاندماج .

وقد ازدادت علاقات البلدين قوة وتطورا خلال الفترة الأخيرة بفضل التواصل الدائم بين سيادة الرئيس عبد المجيد تبون، وأخيه فخامة الرئيس قيس سعيد. ونحن نستلهم سعيينا وأعمالنا من توجيهاتهما، ونخطو خطواتنا على ضوء خريطة الطريق التي رسماها خلال تبادل الزيارات وعبر تواصلهما الدائم .

ولا يفوتني في هذا المستهل كذلك، أن أبادر بتقديم جزيل الشكر والتقدير للجنة المتابعة برئاسة صاحبي المعالي وزير الشؤون الخارجية ولفريقي الخبراء من البلدين، على جهودهم خلال اليومين المنصرمين. وأنوه من هذا المقام، بروح الفريق الواحد التي ميزت أشغالهم للتحضير الجيد والمحكم لاجتماعنا هذا وضبط وإعداد مشاريع نصوص الاتفاقيات للتوقيع عليها في ختام هذه الدورة .



معالي السيد رئيس الحكومة،

السيدات الفضليات والسادة الأفاضل،

إن اجتماعنا اليوم يمثل مناسبة أخرى لاستعراض وتقييم واستخلاص حصيلة التعاون القائم بين بلدينا منذ انعقاد الدورة السابقة للجنة المشتركة الكبرى الملتزمة بتونس في مارس 2017. ولعل شروط انطلاقة جديدة لتعاوننا قد التأمّت، خصوصا بعد الزيارة التي قام بها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون في ديسمبر 2021 لتونس الشقيقة، والتي كللت بنجاح باهر، حيث وقع الجانبان ما يربو على 27 اتفاقا، وحث الرئيسان وقتها على اعتماد مقاربة جديدة ترقى بعلاقتنا إلى أفق أرحب وتنتقل بها إلى مرحلة جديدة. ومن هذا الباب، سعيانا إلى أن تشكل هذه الدورة إسهاما في تعميق الشراكة الثنائية عبر بلورة مشاريع واقعية تخدم الاقتصاد والتنمية في بلدينا وتنسجم مع متطلبات المرحلة الراهنة في عالم يموج في التحولات وتندرز أحداثه المتسارعة بعديد المخاطر والتحديات والتحديات. وبهذا المعنى، فإننا نسعى إلى تبيين ما تحقق وتعزيز مكتسبات تعاوننا، التي شيد بعضها منذ استقلال البلدين في ميادين حيوية كالطاقة والتجارة وبناء الموارد البشرية. كما ينبغي استغلال ما يزر به البلدين من إمكانيات وثروات اقتصادية وطبيعية ومقومات بشرية معتبرة، من خلال توظيفها وحسن إدراجها في ديناميكية علاقتنا الثنائية. وحيث أن تعاوننا وشراكتنا ينظمهما إطار قانوني غني بعشرات الاتفاقيات المبرمة بين البلدين، تغطي كافة المجالات، فإننا أمام الحاجة إلى تطبيقها الصارم وتفعيلها الجيد، مع ضرورة تحيينها المناسب حتى تضمن التسهيلات والتحفيزات الضرورية للرفع من شأن علاقتنا الأخوية. وإننا إذ ننوه بما تحقق من إنجازات ومكاسب طيلة السنوات الماضية، نلاحظ أن التعاون في المجالات الاقتصادية، على غرار قطاعات التجارة والصناعة والفلاحة والسياحة والنقل والأشغال العمومية والصيد البحري، لا يزال يتسم بالضعف والمحدودية، بالرغم من الإمكانيات الكبيرة التي تؤهل البلدين لتحقيق إقلاع اقتصادي حقيقي.



حيث تبقى المبادلات التجارية والاستثمارية، بالرغم من النتائج المرضية التي مكنت من مضاعفة تجارتنا البينية خلال السنتين الأخيرتين، بعيدة عن المستوى المطلوب ولا ترقى إلى طموحاتنا المشتركة ولا إلى مقومات النمو التي توفرها إمكانات البلدين وفرص التكامل الاقتصادي والمزايا ذات الصلة بالقرب الجغرافي والبنى التحتية التي من شأنها خفض تكاليف النقل والتكاليف اللوجستية الأخرى .

وبكل أسف، فإن نفس التقييم ينطبق على سائر القطاعات الاجتماعية والثقافية والتقنية، على الرغم من أهميتها البالغة باعتبارها تُعنى بصفة رئيسية بالعنصر البشري.

ونرى أنه من أهم الأسباب التي أدت إلى هذا الوضع، قلة وعدم انتظام نشاطات المتابعة والتقييم والتقويم. ولذا، أقترح بأن نتبنى، بمناسبة اجتماعنا، هذا ورقة طريق تظهر الاستحقاقات حول أولويات تعاوننا ومشاريعنا، ومتابعتها حسب جدول زمني محدد لكل قطاع معني، مع التوصية بتقييمها بشكل دوري، في إطار الآليات المتاحة أو التي سيتم استحداثها، حتى يكون لتعاوننا أثر ملموس وفعال ومنفعة مباشرة على اقتصاد بلدينا.

وبناء على ما سبق، فإننا نأمل في أن يسفر اجتماعنا عن نتائج مثمرة ترقى إلى مستوى تطلعاتنا المشتركة، وتسهم في تهيئة الظروف المناسبة لبلوغ الأهداف المسطرة في ترقية التعاون والشراكة في مختلف المجالات والقطاعات .

معالي السيد رئيس الحكومة،

السيدات الفضليات والسادة الأفاضل،

يشكل الثام المنتدى الاقتصادي الذي افتتحنا أشغاله سويا البارحة، فرصة أمام رجال الأعمال والمتعاملين الاقتصاديين في البلدين لدراسة أنجع للسبل الكفيلة بتعزيز جهودهم الهادفة إلى ترقية التعاون التجاري والاستثماري، وتكثيف المبادلات الاقتصادية من خلال الاستغلال الأمثل للفرص المتاحة أو استكشاف فرص ومجالات جديدة، على ضوء ما يوفره البلدان من إمكانات

استثمارية كبيرة، بما يسمح بلورة شراكة اقتصادية واستثمارية حقيقية وتنشيط التعاون التجاري والاستثماري .

وأنوه في هذا الصدد، بضرورة الإسراع في تفعيل مجلس الأعمال المشترك بصفته إحدى الأدوات الرئيسية لدفع التعاون الثنائي في هذا المجال وتجسيد أهدافه. فقد لاحظنا تراجعاً غير مبرر لهذا المجلس ولغرفتي التجارة في البلدين رغم دورهما المحوري في العلاقات التجارية بين البلدين. ويحتاج المتعاملون ورجال الأعمال والمستثمرون إلى توفير جميع الظروف الملائمة والتسهيلات الضرورية لتيسير مهامهم، فضلاً عن بيئة أعمال مواتية، بعيدة عن تعقيدات البيروقراطية وفرض القيود المفتعلة والعراقيل الوهمية على حركة استثماراتهم وأعمالهم.

وسعياً منا لإيجاد أنجع السبل لإعطاء التعاون الثنائي دفعا قويا في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، فإننا ملزمون بتوحيد الجهود من أجل السعي، بصورة جدية وعاجلة، إلى تذليل جميع الصعوبات والعقبات البنيوية التي باتت تعرقل مسيرة التعاون والشراكة بين البلدين، لاسيما في مجالي انسياب حركة المبادلات التجارية والاستثمار .

ولا يفوتني في هذا المقام، أن أدعو إلى وضع أطر عملية لتحقيق شراكة اقتصادية حقيقية تهدف إلى تعظيم الاستفادة المتبادلة من الميزات التنافسية وخبرات وإمكانات البلدين، وإيلاء كامل الأهمية للتعاون في المجالات ذات الأولوية للجانبين، واستكشاف مجالات جديدة للتعاون وفق خطة عملية تتضمن أهدافا محددة ضمن آجال زمنية معينة لتحقيقها .



معالي السيد رئيس الحكومة،

السيدات الفضليات والسادة الأفاضل،

هل لي أن أذكر أن الظروف الإقليمية والدولية وما تحمل من إكراهات ومخاطر، بل ومن تهديدات، تفرض علينا رص صفوفنا لرفع تحدياتها ومجابهة أخطارها وتداعياتها .

إن الوضع الدولي الحالي يفرض علينا المزيد من التنسيق والتعاون وتضافر الجهود لتحسين بلدنا وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، خاصة في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

ويفرض استفحال آفة الهجرة السرية التي باتت تحمل تداعيات تترصد بأمن واستقرار بلدنا، ضرورة تعزيز عملية التنسيق الثنائي والتعامل مع هذه الظاهرة وفق مقاربة تشاركية تقوم على معالجة جذورها العميقة.

وإذ أنه في هذا الصدد، بالتعاون الثنائي القائم في هذا المجال الحيوي والتنسيق الدائم بين أجهزتنا الأمنية، فإنني أدعو إلى تفعيل الاتفاق الأمني الموقع في عام 2017 من خلال الدعوة إلى عقد الاجتماع الأول للجنة الأمنية المشتركة، مما سيدفع لا محالة هذا التعاون إلى مستوى نوعي يضمن تحقيق أهدافنا المشتركة في صون أمن واستقرار بلدنا ومنطقتنا.

ومن جانب آخر، فإنني أدعو من هذا المقام إلى أهمية التعاون بين أجهزة الشرطة والرقابة على مستوى مراكزنا الحدودية، وتعزيز عملية تبادل المعلومات بخصوص حركة الأشخاص والسلع والأموال، بما من شأنه أن يعزز أمن بلدنا، دون المساس بانسيابية الحركة البينية، وفقا للقوانين المعمول بها في البلدين .



معالي السيد رئيس الحكومة،

السيدات الفضليات والسادة الأفاضل،

إن منطقتنا المغاربية والإفريقية تشهد تحولات متسارعة، وتعرف تحديات أمنية كبيرة تستوجب تضافر وتكثيف الجهود وحشد المزيد من الطاقات من أجل مواجهتها ودرء أخطارها .
ومن أبرز التحديات المطروحة على الساحة بلا شك، حالة عدم الاستقرار التي تعيشها الشقيقة ليبيا وانعكاساتها المباشرة على بلدينا ومنطقتنا .

وفي هذا الصدد، أجدد موقف الجزائر الثابت وقناعتها الراسخة منذ بداية الأزمة، بأن حلها لا يتم إلا من خلال تسوية سياسية شاملة بين الليبيين أنفسهم، والإسراع في تنظيم الانتخابات وتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة، بما يحفظ أمن واستقرار هذا البلد الشقيق ويجنبه ويلات الحرب والتدخلات الأجنبية في شؤونه الداخلية، ويحفظ ثروات هذا البلد وتسخيرها في نماء ورفاه الشعب الليبي الشقيق.

وفي ختام كلمتي، أجدد الترحيب بكم معالي السيد رئيس الحكومة والوفد المرافق لكم، متمنيا أن تتوخ أشغال لجنتنا الموقرة بالنجاح والتوفيق، وتحقيق نتائج مثمرة، ترقى إلى مستوى تطلعات قيادتي البلدين المشتركة في تحقيق شراكة استراتيجية واندماجية كاملة.

أشكركم على كرم الإصغاء والمتابعة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

